الكويت: الاقتصاد يتعافى من الضغوط المرتبطة بالصراع

الاقتصاد يتجاوز الصدمة المرتبطة بالصراع: رغم الاضطراب الشديد خلال الأشهر الأولى من الصراع، انتعش النشاط الاقتصادي بوتيرة سريعة نسبياً، وبحلول سبتمبر عادت مجموعة من المؤشرات لمستويات ما قبل الصراع أو اقتربت منها. إذ سجل مؤشر مديري المشتريات (PMI) أربعة أشهر متتالية من الارتفاع حتى أكتوبر، كما تعافى إنتاج النفط إلى 2.1 مليون برميل يومياً (80% من مستويات ما قبل الحرب)، في حين ارتفع نمو الائتمان الممنوح للشركات (6.7% على أساس سنوي) والأسر (5.1%) لمستويات قوية بحلول سبتمبر. واستندت هذه المرونة إلى تعديلات في التجارة وسلاسل الإمداد، وعودة السفر الجوي لمستويات طبيعية، وقيام الحكومة بضخ سيولة كبيرة (ارتفعت الودائع الحكومية وودائع القطاع العام بنسبة 32% منذ بداية العام حتى سبتمبر). ولذلك نتوقع تراجعاً محدوداً نسبياً في الناتج غير النفطي بنسبة 2% في عام 2026، متأثراً بالاضطرابات التي لحقت بإنتاج النفط المكرر، ومع افتراض انتهاء الأعمال العدائية في النصف الأول من عام 2027، نتوقع انتعاش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5% في عام 2027. كما يُفترض أن يقفز الناتج المحلي الإجمالي النفطي (الذي يمثل نحو 50% من الاقتصاد) بنسبة 40% العام المقبل مع عودته لمستويات ما قبل الصراع بحلول نهاية العام. ونعتقد أن عام 2025 شهد مؤشرات على تسارع زخم الإصلاح الاقتصادي من خلال زيادة حجم إسناد المشاريع، وتبسيط إجراءات المشتريات الحكومية، وتعزيز التركيز على ضبط أوضاع المالية العامة (انظر أدناه) الهادفة لمعالجة التحديات الهيكلية القائمة منذ فترة طويلة، ونتوقع أن تعود الحكومة لهذه المبادرات بمجرد استقرار الأوضاع الإقليمية، مما قد يرفع الاستثمار لمعدلات أعلى مما كانت عليه في السابق. وقد يؤثر قانون "التمويل العقاري" إيجاباً على الطلب على الإسكان والائتمان اعتباراً من النصف الثاني من عام 2027.

آفاق المالية العامة مدعومة بارتفاع إيرادات النفط ومقترنة بضبط الإنفاق: من المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة إلى 20% من الناتج (9.3 مليار دينار) في السنة المالية 2027/2026، مدفوعاً بانخفاض الإيرادات النفطية عقب التراجع الحاد في الإنتاج خلال الربع الثاني من عام 2026، ثم يعود بصورة مبدئية لحالة التوازن في العام التالي بفضل ارتفاع الإيرادات، وانخفاض الإنفاق المرتبط بالصراع، واستمرار ضبط النفقات. كما توسعت خيارات تمويل العجز بشكل إضافي بفضل المرسوم الذي أقر الاقتراض الحكومي المؤقت وإن كان بشكل محدود من صندوق احتياطي الأجيال القادمة (تُقدَّر أصوله بأكثر من تريليون دولار)، مما يضيف قدرة اقتراض محتملة تعادل 60% من الناتج ويقلل الاعتماد على أسواق الدين العام. ومن المتوقع أن يصبح نمو الدين العام، الذي يبلغ الآن نحو 25% من الناتج مقارنةً بنحو 3% فقط في أوائل عام 2025، أبطأ بكثير في المستقبل. وقد أبقت وكالات التصنيف الائتماني على التصنيف السيادي للكويت دون تغيير طوال فترة الصراع بين الولايات المتحدة وإيران. وانعكاساً لاستمرار الالتزام بالإصلاح المالي، يُرجَّح تطبيق الضريبة الانتقائية التي تمت الموافقة عليها حديثاً في عام 2027، بما قد يولد إيرادات سنوية قدرها 200 مليون دينار (0.4% من الناتج) مع تأثير تضخمي مؤقت محدود يقدر بنحو 0.5 إلى 0.7 نقطة مئوية فقط.

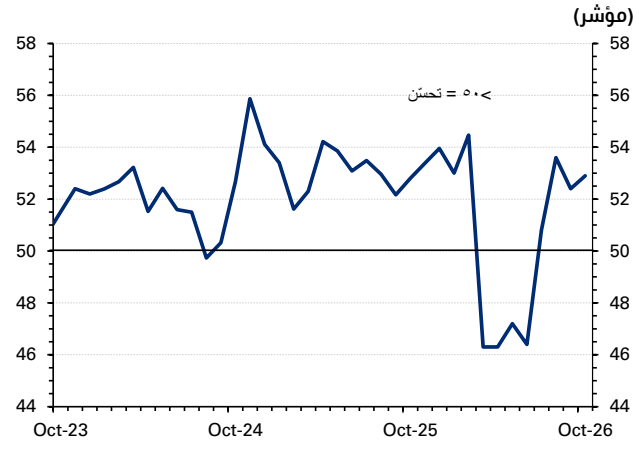
الآفاق الاقتصادية تعتمد على دفع أجندة التنويع وتهدئة النزاع بين الولايات المتحدة وإيران: بعيداً عن التطورات الجيوسياسية، سيبقى كل من وتيرة وجودة الإنفاق التنموي، إلى جانب التقدم المحرز في الإصلاحات المالية والتنظيمية، من المحددات الرئيسية للنمو على المدى المتوسط بينما تسعى الحكومة إلى التحول من نموذج نمو قائم على الاستهلاك إلى نموذج يقوده الاستثمار. وسيتطلب تحقيق هذا التحول إدخال مزيد من التحسينات على بيئة الأعمال، وإصلاحات سوق العمل، وبرامج خصخصة موجهة لزيادة مشاركة القطاع الخاص (كانت صفقة خط أنابيب النفط التابعة لمؤسسة البترول الكويتية البالغة قيمتها 16 مليار دولار في يوليو خطوة بارزة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر). وفي مجال الذكاء الاصطناعي، تهدف الحكومة إلى رفع إنتاجية القطاع العام والمساعدة في تنويع الاقتصاد. وتشمل الاتفاقيات الأخيرة مع مايكروسوفت تطوير نظام سحابي محلي مدعوم بالذكاء الاصطناعي ومركز للابتكار الرقمي.

أهم البيانات الاقتصادية

		2024	2025	2026*	2027*
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	160	156	148	165
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٪ النمو السنوي	-1.5	2.7	-16.3	18.5
النفطي	٪ النمو السنوي	-6.7	2.5	-32.0	40.0
غير النفطي	٪ النمو السنوي	3.7	2.9	-2.1	5.1
التضخم	٪ النمو السنوي	2.9	2.4	2.5	2.5
وضع المالية العامة	٪ من الناتج	-2.1	-14.8	-20.4	0.6
الحساب الجاري	٪ من الناتج	29.0	22.7	9.4	21.2

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني. *نهاية الفترة.

مؤشر مدير المشتريات



المصدر: S&P Global